

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

بالقانون رقم ١٣ لسنة ٢٠١٤

بتعديل بعض أحكام قانون الزراعة

الصادر بالقانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦

رئيس الجمهورية المؤقت

بعد الاطلاع على الدستور المعدل الصادر في الثامن عشر من يناير ٢٠١٤ ؛

وعلى قانون الزراعة الصادر بالقانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ ؛

وبعد موافقة مجلس الوزراء ؛

وبناءً على ما ارتآه مجلس الدولة ؛

قرر

القانون الآتي نصه :

(المادة الاولى)

يُستبدل بنص المادة (١٢٥) من قانون الزراعة الصادر بالقانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ ،

النص الآتي :

مادة (١٢٥) :

لوزير الزراعة أن يقرر تسجيل كل أو بعض الحيوانات إجبارياً في المناطق التي يعينها وله أن يقرر حقنها وتطهير حظائرها لوقايتها من الأمراض ، واختبارها لتشخيص الأمراض المعدية أو الوبائية في مواعيد دورية ، وتجري عمليات الترقيم والتسجيل والحقن والتطهير والاختبار نظير مبلغ يقدره وزير الزراعة ، لا يتجاوز قيمة التكاليف الفعلية .

وتخصص لكل حيوان مسجل بطاقة تتضمن ترقيمه وتسجيله والمواعيد الدورية لجرعات التحصين وذلك عند إعطائه الجرعة الأولى منها .

ويجوز لوزير الزراعة إعفاء صغار المربين من المقابل المادى المشار إليه .

(المادة الثانية)

يُنشر هذا القرار بقانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به اعتباراً من اليوم التالى لتاريخ نشره .

صدر برئاسة الجمهورية في ٦ ربيع الآخر سنة ١٤٣٥ هـ

(الموافق ٦ فبراير سنة ٢٠١٤ م) .

عدلى منصور